ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر، البطالة، والفساد)

أ. م. د. جمال عزيز العاني*
أكاديمي وباحث من العراق

* الجامعة المستنصرية ـ كلية الادارة والاقتصاد

مقدمة

يشكل الفقر والبطالة والفساد مداخل مهمة لنتائج ربما تكون أكثر خطورة في المجتمع العراقي بصورة خاصة، بعد تحمل الاقتصاد العراقي الأعباء التي حدثت بعد الاحتلال الأميركي 2003، بصورة لم تكن من نتائجها تدهور متغيراتنا بالصورة التي نعيشها حالياً من تلك الثلاثية، بسبب تجمد الحلول وعزوفها عن الصواب، بالرغم من الإجراءات المتبعة في ذلك والساعية الى معالجتها.

إن الفشل الاقتصادي يعني انحراف السياسات الاقتصادية عن مسارها المستهدف وهو ما يلقي بعبئه على المواطن خاصة بعد عام 2003، إذ مثل العقد التاسع من القرن العشرين بداية ذلكم الفشل، عندما اتخذت إجراءات صارمة في المجال الاقتصادي بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض من مجلس الأمن الدولي، بصورة لم يسبق لها مثيل لأية دولة في العالم، وكذلك تمويل الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التمويل بالعجز المالي، وذلك بإصدار نقدي جديد، وجعل مسألة التضخم يستحوذ على القيمة الاقتصادية للعملة المحلية، تجاه العملات الأجنبية خاصة الدولار الأميركي، وهي مسألة طبيعية، وهذا لا يعني أن تحرير الاسعار يشمل كل شيء بما فيها الدخل الفردي لموظفي القطاع الحكومي.

أن القطاع النفطي يجعل سعر الصرف المحلي تجاه الاجنبي أقوى ما يمكن، مما يعطي للعملة المحلية الوهن والوهم

إن الفشل الاقتصادي كان وراءه أسباب حقيقة، والسبب

الرئيس هو ما سميه فيما بعد (بالمرض الهولندي)، الذي فحواه أن القطاع النفطي يجعل سعر الصرف المحلي تجاه الاجنبي أقوى ما يمكن، مما يعطي للعملة المحلية الوهن والوهم الذي يصيب الاقتصاد في كل مفاصله، وهذا جعل كل السياسات الاقتصادية التي اتبعت في عقدي السبعينات والثمانيات من القرن الماضي، تسير باتجاهات لم تصب في خلق قطاعات اقتصادية معتمدة على الذات، على أساس أن سلعة النفط الخام سلعة ناضبة يمكن الاستفادة منها في خلق بدائل حقيقة في القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية وبصورة خاصة، من أجل خلق فرص استثمارية مستدامة ومولدة لفرص العمل وبمختلف الاختصاصات، وهذا يجعل الاقتصاد المحلي دائماً يسير بالاتجاهات التي تخلق القيمة المضافة، إلا أن الذي حدث هو أن الاحداث السياسية منذ التأميم عامي 1972-1975، كانت تتجه بالاتجاهات التي تستنزف الثروة الدولارية النفطية في البلاد، بالرغم من وجود خطط تنموية شاملة للبلاد وخاصة الخطة الانفجارية 1976-1980، مما جعل تلك الأحداث في البلاد تلقي بظلالها على القرارات السياسية، وخاصة في المجالات التنموية والاستثمارية، إذ إن الحرب العراقية الايرانية 1980-1988 قد استنزفت الثروة الدولارية المتأتية من ريع النفط، بل أصبح العراق مديناً للعالم الخارجي بالمليارات من الدولارات الأميركية (نتيجة الديون وفوائدها).

إن الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ قد استنزفت الثروة الدولارية المتأتية من ريع النفط

وبالرغم من عدم المعرفة الحقيقة لحجم تلك الديون وفوائدها قبل العدوان الثلاثي على العراق عام 1991، إلا أن ما فرض على العراق بعد ذلك العدوان، مبالغ لا يعرف حجمها إلى الآن، ومع ذلك فإن تلك الأعباء وتلك القرارات التي فرضت على العراق منذ عام1990، الى الوقت الحاضر تقريباً، جعلت العراق يتبنى كل قرارات مجلس الأمن الدولي، وما يتمخض عنها من التزامات غير قانونية، فأصبح العراق رهن تلك القرارات غير العقلانية، مما أدى ذلك الى احتلاله عام 2003 وما آلت اليه ذلك الاحتلال من تطبيقات لما تريد أميركا وحلفاؤها من مصادره النفط العراقي، وإضعاف البنية السياسية والاقتصادية وإشاعة التناحر الطائفي والفساد المالي والإداري، وصولاً الى كل المؤشرات التي جعلت العراق يقبع في المراتب الأولى عالمياً في مؤشرات الفشل الاقتصادي، كان للعامل الاقتصادي اليد

الطولى في هذه المؤشرات، ناهيك عن العوامل المعقدة والمتشابكة سياسياً واجتماعياً وأمنياً وثقافياً ودينياً.

أولاً: الفقر

يعد الفقر أحد مؤشرات الفشل الاقتصادي في العراق، وهو يمثل عجزاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويركز الاقتصاديون في تحديد مفهوم الفقر، على الجانب الاقتصادي فقط من دون المفاهيم الأخرى، وهذا يعطي الجانب الاقتصادي الأهمية البالغة في فهم الظاهرة، وإذا كان المفهوم البسيط للظاهرة يعني تدني المستوى المعاشي للفرد، فهو يعبر عن حالة الحرمان المادي التي تتجسد في انخفاض استهلاك[1] الغذاء كماً ونوعاً، مما يؤدي الى بروز الأعاقة والأمراض والأزمات والبطالة.

(1) محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا، نيويورك، 1996، ص1.

والحرمان المادي هو العمود الفقري لتعريف ظاهرة الفقر، والذي يتمثل بنقص كبير في توفير الحاجات الاساسية عند حدها الأدنى كالملابس والغذاء والمسكن، فضلاً عن تدني المستويات الصحية والتعليمية، إلا أن هذا المفهوم، يؤكد حق المواطن على أبسط احتياجاته الأساسية، كما تقررها كل القوانين والدساتير الوطنية، وحقوق الإنسان المحلية والدولية، ويمكن أن يعبر عن الفقر في مفهوم التنمية البشرية، بانخفاض دليل التنمية البشرية[2]، وبتطور مفهوم التنمية البشرية عن طريق التقارير السنوية المتتالية، أخذت أبعاد مختلفة لمفهوم التنمية البشرية، كما جاء في التقرير الأول للتنمية البشرية عام 1990[3]، عن أن الفقر يؤشر إلى إخفاقات واضحة ويفصح عن مكنون العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والى تدني متطلبات الحياة، التي لا تحقق الكرامة والثقة بالنفس واحترام الذات.

(2) صلاح عبد الحسن، الأطار المفاهيمي المستخدم في عمليات قياس التنمية البشرية المستدامة وتحديد مستوياتها، في عماد عبد اللطيف سالم (تحرير)، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بحوث الندوة الفكرية لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة، المطبعة العربية، بغداد،2001، ص77.

(3) UNDP, HDR, 1990, newyork, oxford university press 1990, p61.

وفيما يخص الفقر في العراق، أشر التقرير الوطني لحالة التنمية البشرية لعام 2008، ثلاثة مؤشرات: وهي الحرمان من التمتع بالعمر الطويل والحرمان من فرص التعليم، والحرمان من مستوى العيش اللائق في توفير مياه الشرب، وفي ضمان تغذية صحية للطفل، إلا أن القاسم المشترك لهذه المتغيرات الفرعية هو أنها تقيس الحالة السلبية في المجتمع، إن زيادة قيمة دليل الفقر البشري يعد مؤشراً سلبياً، ومعنى ذلك إن الفقر يزداد سوءاً في البلاد، إذ قدرت قيمة دليل الفقر

أن الفقر يؤشر إلى إخفاقات واضحة ويفصح عن مكنون العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والى تدني متطلبات الحياة، التي لا تحقق الكرامة والثقة بالنفس واحترام الذات.

البشري في العراق، كما جاء في التقرير بـ (18,8%) على ضوء مكوناته الفرعية، وعند مقارنة هذه النسبة مع بعض البلدان العربية، مثل تونس (45%)، الجزائر (51%)، سوريا (31%)، مصر (48%)، المغرب (68%)، جزر القمر (61%)، موريتانيا (87%)، السودان (69%)، جيبوتي (59%)، واليمن (82%). كما جاء في تقرير التنمية البشرية لعامي 2007 – 2008 غير أن محافظات العراق، قد سجلت نسباً مأساوية في دليل الفقر البشري، كما في محافظات المثنى (30%)، ميسان (30,2%) وهي أعلى من المعدل العام الوطني. في حين هناك محافظات سجلت فيها معدلات أقل من المتوسط العام كما في محافظات كربلاء (16,2%)، البصرة (17,5%)، والأنبار (16,4%)[4]، كما ذكرنا آنفاً.

أن محافظات العراق، قد سجلت نسباً مأساوية في دليل الفقر البشري، كما في محافظات المثنى (30٪)، ميسان (30.2٪) وهي أعلى من المعدل العام الوطني.

(4) وزارة التخطيط والتعاون انمائي وبيت الحكمة في العراق، التقرير الوطني لحالة التنمية البشرية 2008، المطابع المركزية، العراق، 2009، ص37.

إن العوامل المحددة والمسببة للفقر لا تنحصر في العوامل الاقتصادية، بقدر ماهي تتشابك مع العوامل الأخرى، مما يعني أن ظاهرة الفقر هي محصلة لعوامل عدة، اقتصادية واجتماعية وسياسية، وفي حالة العراق كذلك دولية واقليمية لا ينكر تأثيراتها السلبية، فقد نتج عن الاحتلال الأميركي حدوث كوارث إنسانية بشعبه العراق كرامة مواطنيه منذ عام 2003 وما بعدها.

نتج عن الاحتلال الأميركي حدوث كوارث إنسانية بشعبه العراق كرامة مواطنيه منذ عام 2003 وما بعدها

غير أن الإشارة إلى أهم العوامل يكون أمراً مهماً في التعرف على أسباب هذه الظاهرة ومنها، تزايد معدلات النمو السكاني العالية نسبياً، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي، انخفاض معدلات وتدهور معدلات التشغيل، ضعف الإدارة العامة، الحروب والصراعات المستمرة، انخفاض معدلات الأجور الحقيقية، تدهور الضمانات الاجتماعية، الافتقار إلى الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم والتغذية، وعدم اعتماد سياسات وبرامج للإصلاح الاقتصادي عقلانية، مما أسفر عن تزايد ظاهرة الفقر البشري في كل مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والسياسية[5].

(5) علي حسن محمد اليدومي، الفقر في اليمن، المشكلة واستراتيجية المواجهة، اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية 2004،، ص17.

وأن عدم الاهتمام بتوزيع الدخول وإعادة الترصيف الطبقي، يعد مدخلاً آخر لانهيارات متعددة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، ومن ثم تؤثر تأثيرات سلبية في المواطنة والانتماء، وعلى وفق مؤشرات توزيع الدخل (العشيري) في

أن الريع النفطي يتساقط على شرائح معينة من المجتمع أبرزها الطبقة السياسية والحاكمة.

الدول النفطية العربية ومنها العراق، فإن نصيب نسبة (20%) من السكان يستحوذ على (90%) من الناتج المحلي الاجمالي، مما يعني أن الفرد فيها يحصل على متوسط دخل يساوي (21823) دولاراً سنوياً، في حين أن (80%) من نسبة السكان يحصلون على (10%) من الناتج المحلي الاجمالي، وتكون حصة الفرد فيها ما يقارب (263) دولاراً سنوياً.

وعلى العكس فإن الدول العربية غير النفطية تتمتع بتوزيع للدخل القومي وإعادة توزيعه، أكثر قبولاً من حالة النفطية، إذ إن نسبة (20%) من السكان يستحوذون على (50%) من الناتج المحلي الاجمالي، وهو يساوي (2500) دولاراً، وأن نسبة (80%) من السكان يستحوذون على (50%) من الناتج الاجمالي وهو يساوي (625) دولاراً [6]. مما يعني أن الريع النفطي يتساقط على شرائح معينة من المجتمع أبرزها الطبقة السياسية والحاكمة.

إن هذا التفاوت في توزيع الناتج المحلي الإجمالي في البلاد العربية النفطية وغير النفطية، تؤشر وجود اختلالات عميقة في التركيب الاقتصادي، فضلاً عن إضافة تبني سياسات التكييف الاقتصادي والتثبيت الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أدت بدورها إلى زيادة التكاليف ليس الاقتصادية فحسب بل الاجتماعية أيضاً، مما أدى إلى زيادة حدة الفقر في البلدان التي تبنت هذه السياسات في البلاد العربية.

وتقدر الدراسات أن نسبة الفقر المطلق في العراق كانت في الاعوام 1988، 1993، 2007، تشكل نسباً (27%) (81,3%) و(36,59%) على التوالي. وتشكل فجوة الفقر من الدخل القومي للأعوام أعلاه نسباً مختلفة هي (2,56%)، (22,69%) و(34%) على التوالي. ويعود هذا إلى أسباب مختلفة خاصة بعد عام 2003. مما أدى إلى اضرار كبيرة خاصة للفئات الفقيرة، وإلى ازدياد التفاوت في توزيع الدخل القومي، مما قلل من فرص تحسين مستويات المعيشة وزاد من تهميشهم واستبعادهم اجتماعياً[7].

ومع ذلك فإن المعالجة الاقتصادية سوف تعني خلخلة الظاهرة، وصولاً إلى تخفيف آثار العوامل المتعلقة بتلك الظاهرة، إذ تم معالجة مشكلة ظاهرة الفقر في العراق بصورة خاصة، عن طريق البطاقة التموينية في مدة الحصار

(6) همام الشماع، يسرى السامرائي، أسباب ومصادر الغنى والفقر في الوطن العربي، بحث في وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية 22–23 تشرين الأول 2000، مجموعة باحثين، بغداد، 2002، ص93.

(7) راجي محيل هليل الخفاجي، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة 1987–2007، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2009، ص150.

الاقتصادي، وهي مستمرة إلى الوقت الحاضر، بالرغم من أن مفردات البطاقة التموينية قد تقلصت بسبب عوامل عديدة، من أبرزها ظاهرة الفساد الاداري والمالي الذي استشرى في العراق، ومع ذلك فإن مسألة دعم البطاقة التموينية بمبلغ (20,4) ترليون دينار عراقي في المدة 2004-2007، وهي تشكل نسبة (12,5%) من الموازنة العامة للمدة نفسها[8]، ومن المفترض أن تساهم البطاقة التموينية بجانب البرامج الأخرى، من مثل شبكة الحماية الاجتماعية، على تقليل الضرر الذي يجابه طبقة الفقراء والذين يتزايد عددهم ونسبتهم بين السكان، في ظل أوضاع اقتصادية وأمنية وسياسات اقتصادية غير مستقرة وغير مؤكدة الحل في المدى المنظور.

ومن المفترض أن تساهم البطاقة التموينية بجانب البرامج الأخرى، من مثل شبكة الحماية الاجتماعية، على تقليل الضرر الذي يجابه طبقة الفقراء

(8) ليلى جبر وسرمد عباس، سياسة الاصلاح في الموازنة العامة، دراسة مقدمة إلى وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بغداد 2008، ص7.

ثانياً: البطالة

يعد تفشي البطالة من ضمن مؤشرات الفشل الاقتصادي، وتصاعدت أهمية معالجة البطالة بعد عام 2003، ضمن ما يسمى باللعبة السياسية والبرامج الانتخابية، وبدلاً من أن يكون العلاج اقتصادي أخذ بعداً سياسياً. لاكتساب أصوات الفئات العاطلة عن العمل، مما يعني أن مسالة التشغيل، ومن ثم تخفيض معدلات البطالة سوف تكون محدودة جداً، ولا يعول عليها في أغلب الاحيان.

والبنية الاقتصادية المشوه في العراق، تعجز عن توليد فرص عمل ذاتية متناسبة مع أعداد السكان الداخلين الى سوق العمل، ويمكن تسبيب تزايد البطالة في العراق

وفي ظل الضعف في الفرص الاستثمارية الجديدة بعد عام 2003، فإن توليد فرص العمل تظل ضعيفة ومحدودة ولا تتناسب مع حجم البطالة في المجتمع، لأن حجم التشغيل ومستواه متغير تابع لحجم النشاط الاقتصادي ومستواه[9]، وأن حجم البطالة يرتبط ببنية الاقتصاد، والبنية الاقتصادية المشوه في العراق، تعجز عن توليد فرص عمل ذاتية متناسبة مع أعداد السكان الداخلين الى سوق العمل، ويمكن تسبيب تزايد البطالة في العراق[10]:

(9) طارق عبد الحسين العكيلي، البطالة والتشغيل في اقتصاد ريعي معوق المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد11، عدد خاص بغداد، 2006، ص5.

(10) نفس المصدر السابق، ص6.

1 ـ ضعف وضمور القاعدة الإنتاجية.

2 ـ ضآلة أعداد المشاريع الاقتصادية الجديدة، نتيجة ضعف التراكم وتكوين

رأس المال الثابت، والمرتبطة أصلاً بفكرة نقص العوامل التكميلية.

3 ـ غياب الأمن والاستقرار.

4 ـ النمو السكاني.

والذي حصل في البلدان الريعية هو أنها استنفذت جانب كبير من الإيرادات العامة، وخاصة الايرادات الريعية (**وهي تشكل نسبة كبيرة في العراق تصل الى أكثر من (95%) من ايرادات الموازنة العامة**)[11]، في توفير مساحة واسعة من مجالات العمل في الأجهزة الحكومية والامنية والقوات المسلحة، ومن ثم تحريك أنشطة طفيلية وهامشية أخرى، كالوساطة التجارية والباعة المتجولين... الخ، وعليه فإن البطالة في العراق تتصل بطبيعة وهيكل الاقتصاد الوطني، أي إنها بطالة هيكلية (بنيوية)[12] برزت في نهاية القرن العشرين والقرن الحالي بسبب الاختلالات الهيكلية، والتي ساهمت العقوبات الاقتصادية قبل عام 2003، وما بعدها من ضياع للأمن الوطني وعزوف رأس المال المحلي والأجنبي من الاستثمار في البلاد.

(11) طارق عبد الحسين العكيلي، آفاق الخصخصة في العراق في ضوء اختلال المتغير الديموغرافي والاجتماعي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 8، عدد خاص بغداد2005، ص15.

(12) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006، ابو ظبي– الامارات، 2009، ص37.

ويظل الاستقرار السياسي والتبني الصادق لسياسات تعالج القصور المتراكم في مسألتي الإمكانيات الاستثمارية المحلية والأجنبية في البلاد، وتراكم وتكوين رأس المال الثابت الحقيقي بالاتجاه الذي يوفر فرص التشغيل في جميع القطاعات الاقتصادية، هو الحل الناجع لخفض مستويات البطالة[13].

(13) اديب قاسم شندي، ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد25، بغداد 2011، ص 94.

ثالثاً: الفساد

يعد الفساد بشقيه الاداري والمالي تعبيراً أكثر وضوحاً عن الفشل الاقتصادي، لذلك تعد درجة الفساد العالية مؤشراً للفشل الاقتصادي، مما يعني أن عدم وجود للحكم الصالح، وأن الحوكمة قد أصابها عطب وعطل في منظومتها المتمثلة في سيادة القانون، المشاركة والشفافية، الاستجابة، الرأي الجماعي، العدالة، والشمولية، الفاعلية والكفاءة والمسألة، فهذه العناصر هي التي تشكل جوهر الحكم الصالح، وسوف تساهم في تعزيز عمل المؤسسات الحكومية وتعزيز ثقافة المواطنة ودعم مؤسسات مكافحة الفساد التي تتمثل في هيئة النزاهة. ديوان الرقابة المالية،

تعد درجة الفساد العالية مؤشراً للفشل الاقتصادي، مما يعني أن عدم وجود للحكم الصالح

والمفتشيات العامة في الوزارات[14]، ويعد الوضوح والشفافية في وضع الاهداف عن طريق معايير معينة يعمل بها النظام العام، وفاعلية الأداء الحكومي وسيادة القانون تعد عوامل مهمة في مكافحة الفساد[15].

الخاتمة

إن ما تم التطرق اليه من ثلاثية الفشل الاقتصادي (الفقر ـ البطالة ـ والفساد)، إنما هي الأكثر انتشاراً وفتاكاً باقتصاد أيّ بلد ومنها العراق، بالرغم من موازنته العامة كنفقات عامة (التشغيلية والاستثمارية)، وصلت إلى (900) مليار دولار أميركي في المدة 2003 ـ 2014، ولكن سوء الادارة العامة، فضلاً عن الأسباب الخارجية، جعلت العراق يحتل المراتب الأولى دولياً، وأن تبني الاستراتيجيات المختلفة باتجاه تعزيز اقتصاد السوق كانت كارثية، وهذا التبني المستعجل لآلية السوق جر البلاد إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، إن الديمقراطية تستلزم لبنائها الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي واشاعة احترام آراء الآخرين، فبناء دولة المواطنة هي الكفيلة بنجاح أي مسعى اقتصادي واجتماعي وسياسي، ومن دونها فلا يمكن الحديث عن أيّ نجاح، مهما كان حجمه ونسبته ونوعه ووجهته، ومهما كانت الاستراتيجيات الموضوعة له.

(14) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطط التنمية الوطنية للسنوات 2010–2014، بغداد، 2009، ص183.

(15) انظر على سبيل المثال لا للحصر:
ـ سلطان احمد خليف، مجيد حميد مجيد، استراتيجيات مقترحة لمكافحة الفساد الاداري، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 81،2011، ص 86.
ـ سعد العنزي، الفساد الاداري والتعاون الدولي لمجابهته، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 49، 2008، ص5.